الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

20 **رجب** 1438 –17 **إبريل** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

إلزام الطبيب المتسبب في وفاة "الثبيتي" بدفع 300 ألف ريال

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 رجب 1438هـ - 17 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21346140

الدمام - عمر المحبوب

بعد مرور عامين على قضية الإعلامي محمد الثبيتي، الذي توفي نتيجة خطأ طبي تعرض له في برج الدمام الطبي، أسدل الستار أخيراً على القضية التي شغلت الوسط الإعلامي في حينها، إذ تم إلزام المتسبب في الوفاة بدفع 300ألف ريال لورثة المتوفى.

وأوضح المحامي المستشار القانوني حمود الخالدي في تصريح إلى «الحياة»، أنه صدر قرار في الدعوى المقامة من ورثة الإعلامي المتوفى محمد الثبيتي ضد الطبيب المتسبب في الوفاة، وإلزامه بدفع 300 ألف ريال للورثة، وهي دية المتوفى والخاصة بالحق الخاص.

وأشار إلى أنه تقرر أيضاً إلزام الطبيب بدفع 10 آلاف ريال، تورد لبيت المال عن طريق الجهة المختصة، وهي المديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية، وذلك في ما يخص الحق العام، لافتاً إلى أن هذا القرار ابتدائي ويحق لجميع الأطراف ذات العلاقة الاعتراض عليه خلال 60 يوماً، مضيفاً أن الطبيب المختص يتمتع بتأمين ضد الأخطاء الطبية، ومن المتوقع أن تقوم شركة التأمين بدفع قيمة التأمين.

يذكر أن »صحة الشرقية» فتحت منذ عامين تحقيقاً موسعاً لمعرفة ملابسات ما تعرض له الزميل الإعلامي محمد الثبيتي، والذي دخل في غيبوبة تامة بعد جراحة »بسيطة»، وهي استئصال «خراج» من فخذه، إلا أن ما حدث له لاحقاً كان مفاجئاً للجميع. إذ تعرض لـ«خطأ طبي» أدى إلى تدهور حاله الصحية ودخوله في غيبوبة، ووفاته لاحقاً في مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام بعد نقله إليه.

وتعود تفاصيل الحادثة إلى أن الإعلامي محمد الثبيتي راجع قسم الطوارئ في مستشفى الدمام المركزي، لوجود «خراج» في فخذه، وبعد فحصه من الطبيب المختص نصحه بضرورة البقاء في المستشفى لإجراء جراحة «بسيطة» لاستئصال الخراج، وهو ما تم فعلاً، وبعد خروجه من غرفة الجراحات ووضعه في غرفة الإفاقة كانت جميع المؤشرات تشير إلى أن الجراحة كانت ناجحة، وبعد مرور لحظات على إفاقته تعرض لاختناق شديد وصعوبة في التنفس، أدت إلى استنفار الكادر الطبي، ومحاولة وضع أنبوب أوكسجين عبر الفم، بيد أن الطاقم الطبي لم يتمكن من إدخاله بالطريقة الصحيحة، وهو ما أدى إلى توقف قلب المريض واستدعاء استشاري مختص لوضع الأنبوب بطريقة صحيحة. وفي هذه الأثناء حاول الأطباء إنعاش القلب ونجحوا في ذلك، وتمكن بعدها من التنفس مرة أخرى. بيد أنه دخل في غيبوبة تامة، وعلى رغم تأكيدات الأطباء أن الحال الصحية مستقرة إلا أنها تدهورت لاحقاً، ليتم نقله إلى مستشفى الملك فهد التخصصي في الدمام، ليفارق الحياة بعدها بأيام.

شاب يضرب والديه في الشارع يجدد صدمة السعوديين مع العقوق

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 رجب 1438هـ - 17 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21346144

الرياض - «الحياة»
لم تكد عاصفة «مسن جدة» تهدأ قليلاً، حتى استفاق السعوديون)الأحد) على حادثة عقوق أخرى، كان الضحية فيها هذه المرة الأب والأم، وإن كانت الأخيرة الأكثر استهدافاً، إذ تعرضت لضرب مبرح في الشارع، على مرأى ومسمع من المارة، اختار بعضهم توثيق الاعتداء بالصوت والصورة في مقطع وجد رواجاً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي.
وفور انتشاره، غرد المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل عبر حسابه في «تويتر» أنه «يجري التنسيق مع الجهات الأمنية للقبض على الشاب، واتخاذ الإجراءات النظامية في حقه.«
ويظهر المقطع شاباً يقوم بضرب رجل وامرأة كبيرين في السن، تردد أنهما والداه. وضج «تويتر» أمس بتغريدات في وسم «شاب عاق يضرب أمه وأبوه بالرياض»، مستنكرة فعل الشاب .وطالبت بسرعة القبض عليه وإحالته إلى التحقيق، وأصبح الوسم من الأعلى نشاطاً في السعودية خلال ساعات، وتفاعل فيه السعوديون بمشاعر امتزجت فيها الصدمة بالذهول.
ومن بين المغردين الداعية عائض القرني الذي دونّ معلقاً: «هزّني هذا المقطع المُسيء وأقامني ولم يقعدني وهو فاجعة كبرى لابن عاق يضرب والديه تهتز له الجبال الرواسي»، مضيفاً: «أقرب الطرق إلى الجنة تقبيل أقدام والديك.«
وقال عبدالرحمن الخلف» :كثرت مثيلات هذه القضايا، وفعلوا جرائمهم أمام الملأ، نطالب بمعاقبتهم أيضاً أمام الملأ».
واستغرب سعوديون من مصوري المقطع، موضحين أن التصوير جاء من جميع الزوايا، في حين أنه لم يتدخل أحد لمنع الاعتداء.
ودون ماجد بن فهد: «ابن عاق، ومصور بلا شهامة، والماره متفرجون، أين النخوة .«..وكتب حسن المحامض: «التصوير من كل اتجاه من دون تدخل، عذراً أيها المسن النخوة في مجتمعنا تحتضر.«
وهذه هي المرة الثانية خلال أسبوع التي تطفو فيها على السطح حالات عقوق والدين، إذ ظهرت أخيراً حادثة »مسن جدة» والذي حبسه أولاده في غرفة وأغلقوا عليه بالسلاسل، وبعد تدخل وزارة العمل والأجهزة الأمنية تم إخراجه وتحويله إلى مستشفى الملك عبدالعزيز في جدة، بينما تتابع الجهات المختصة القضية مع أبنائه.
وكانت الوزارة أعلنت قبل ثلاثة أيام، عن طرح مسودة مشروع «نظام حقوق كبار السن .«ودعت عبر حسابها في «تويتر» المهتمين وذوي الخبرة في الشأن الاجتماعي إلى المشاركة في تحسين المشروع «نظام حقوق كبار السن» قبل 21 رجب الجاري، موضحة أن النظام يشمل كل شخص ذكر أو أنثى بلغ الـ60 سنة أو ظهرت عليه علامات الشيخوخة المبكرة.
وأضافت الوزارة أن «النظام يمنح كبير السن اختيار جهة الرعاية التي تقوم برعايته في حال تعذر عليه الاستقلال بنفسه، ولا يحق معاملته بعكس ذلك إلا بأمر من المحكمة المختصة» مشيرة إلى أن «النظام يسمح لكبير السن باستقلاليته، والحق في التصرف في نفسه، وماله، ومن يعول.«

مصادر لـ"الحياة": ضرائب مقبلة.. تشمل السيارات والملابس والساعات والأكلات الفاخرة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 رجب 1438هـ - 17 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21346132

الرياض - سعاد الشمراني

لم تنتهِ موافقة مجلس الشورى أمس على مشروع الضريبة الانتقائية على جميع الضرائب المقررة، إذ جاءت التوصية التي صوت عليها المجلس أمس بالموافقة على مشروع الضريبة الانتقائية للمواد الضارة للصحة في »مرحلته الحالية«، إذ إن المجلس خص الموافقة في المرحلة الأولى للتبغ والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة. وذكرت مصادر لـ«الحياة» أن الضريبة الانتقائية للمرحلة الثانية المقبلة ستكون للسلع الكمالية. وصرح عضو المجلس الدكتور سامي زيدان لـ«الحياة»، بأن المقصود بالكماليات التي توقع دراستها قريباً هي السيارات والملابس والساعات والأثاث والأكلات الفاخرة، ممثلاً بذلك السيارات كالبنتلي والمرسيدس والمزراتي والساعات المرصعة بالألماس أو الذهب والياقوت والأثاث، كالدواليب الفاخرة والأغراض المذهبة والثياب الحريرية والأكلات كالكافيار، مؤيداً هذا النوع الضريبي طالما لم تمس الضروريات أو حاجات الناس الفعلية.

وقال زيدان إن تحديد الكماليات يتغير من زمن لآخر، مشيراً إلى أن المكيف والثلاجات كانت يوماً ما تعد من الرفاهية والكماليات، لأنه لم يكن بمقدور كل الناس شراؤها، وقد تصبح الكماليات المشار إليها بالضريبة من الضرورات، بحسب الوقت والزمان، ولذلك قد تختلف السلع بحسب اختلاف الزمان. كما توقع زيدان أن تستمر مراحل الضريبة الانتقائية لتشمل منتجات أخرى يتم تحديدها، لتقليل استهلاكها إذا ثبت الهدر فيها. وذكر زيدان أن الضريبة الانتقائية تختلف عن رفع الدعم والرسوم، مطالباً برفع الدعم عن كل المنتجات التي تدعمها الدولة، حتى لا يكون مشاعاً للجميع، سواء أكان غنياً أم فقيراً، مواطناً أم مقيماً، بل يوجه للمحتاج إليه عبر حساب المواطن، مشيراً إلى أن الحاجات المدعومة حالياً هي الماء والكهرباء والبنزين والدقيق وغيرها. أما الرسوم فهي أخذ مقابل لخدمة تقدمها الدولة للمواطنين، مثل إصدار جواز واستخراج رخصة القيادة.

إذ جاءت تعديلات اللجنة المالية بشأن مشروع الضريبة الانتقائية بإضافة عبارة «الضارة بالصحة» في مرحلته الحالية، مع مراعاة نفاذ «الاتفاق الموحد» لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي قبل صدور النظام، والذي وافقت عليه الغالبية. وأتت تعديلات اللجنة بعد انتقادات واسعة في جلسة الشورى (الثلثاء) الماضي أثناء مناقشة التقرير بأن المشروع لم يحدد المنتجات التي تشملها الضريبة ونسبة الضرائب، وأن على المجلس عدم الموافقة المطلقة على المشروع إلا بتحديد ذلك.

ووافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثلاثين من أعمال السنة الأولى للدورة السابعة التي عقدها أمس برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل على مشروع نظام الضريبة الانتقائية ، الذي سيرفع لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود حسب نظام مجلس الشورى. وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان في تصريح صحافي عقب الجلسة أن المجلس اتخذ قراره بعد أن استمع إلى وجهة نظر اللجنة المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي طرحوها أثناء مناقشة تقرير اللجنة بشأن مشروع النظام وذلك في جلسة المجلس العادية التاسعة والعشرين التي عقدت يوم الأربعاء الماضي تلاه رئيس اللجنة المالية أسامة الربيعة . وقرر المجلس الموافقة على مشروع النظام بصيغته المرفقة مع مراعاة نفاذ الاتفاقية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل صدور النظام. كما قرر المجلس بأن يكون تطبيق الضريبة الانتقائية في المرحلة الحالية على السلع الضارة بالصحة. وطالب المجلس الأشخاص الخاضعين للنظام بتصحيح أوضاعهم بما يتفق مع أحكامه خلال 30 يوماً من تاريخ العمل به.

القبض على المتحرِّش بالمذيعات على الهواء

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 رجب 1438هـ - 17 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21346137

الرياض - «الحياة»
ألقت شرطة منطقة الرياض القبض على مصري تحرَّش بمذيعات في اتصال هاتفي على الهواء مباشرةً من الطائف.
وأوضح المتحدث باسم شرطة منطقة الرياض العقيد فواز الميمان، أنه في 20-6-1438هـ، ورد لشرطة المنطقة بلاغ المدير التنفيذي لإحدى القنوات الإعلامية، مفاده قيام شخص مجهول بالاتصال المباشر على الهواء والتحرُّش بمذيعات القناة، مستخدماً عبارات خادشة للحياء والذوق العام.
وأشار الميمان إلى أن إدارة التحريات والبحث الجنائي بشرطة المنطقة قامت بتحليل البلاغ، واتخاذ جملة من الإجراءات، التي أكّدت تورُّط الشخص المذكور بما نُسب إليه، وتمّ تحديد موقعه بالتنسيق مع شرطة منطقة مكة المكرّمة - شرطة محافظة الطائف، وأسفرت الجهود عن ضبط (وافد، مصري الجنسية، 47 عاماً)، وبسماع أقواله أقرَّ بما نُسب إليه، وتعمّده الاتصال على القناة من رقم الجوّال المضبوط بحوزته، ومضايقة المذيعات والتحرُّش بهن.
فجرى توقيفه بمركز الشرطة المختص، وإشعار فرع هيئة التحقيق والادّعاء العام بمنطقة الرياض، لاستكمال إجراءات التحقيق، وتطبيق نظامَي مكافحة الجرائم المعلوماتية، والإجراءات الجزائية بحقه.

نظام خاص للدعم القضائي في المحاكم والدوائر القضائية المحتاجة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 رجب 1438هـ - 17 إبريل 2017م
http://www.alriyadh.com/1586261

الرياض - حمد الجمهور
أعلن المجلس الأعلى للقضاء ممثلا بالأمانة العامة للمجلس عن إطلاق نظام "داعم" والخاص بشغل المحاكم والدوائر القضائية المحتاجة للدعم بالندب أو الانتداب الجزئي.
وكشف الأمين العام للمجلس والمتحدث الرسمي الشيخ سلمان بن محمد النشوان، عن صدور توجيه رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ د. وليد بن محمد الصمعاني، لإطلاق نظام "داعم"، الذي يقدم الخدمات التقنية في الندب والانتداب الجزئي للقضاة الراغبين في شغل المحاكم والدوائر القضائية المحتاجة للدعم وذلك على الرابط : https://iservices2.scj.gov.sa:88/judgelogin.
وأكد الشيخ النشوان أن الهدف من هذا النظام هو تسهيل شغل المحاكم والدوائر القضائية بالندب أو الانتداب الجزئي طيلة السنة المالية، وتوسيع دائرة المشاركة مما ينعكس إيجاباً على انتظام العمل فيها بما لا يؤثر على عمل محكمة القاضي المكلف، مضيفاً أن الإدارة المختصة في المجلس ستتولى التواصل مع القاضي الذي يتم ترشيحه للمحكمة أو الدائرة القضائية ندباً أو انتداباً وفق المعايير والضوابط المقرة لذلك.
وأشار الأمين العام للمجلس والمتحدث الرسمي إلى أن من أهداف هذا النظام استكمال خطة المجلس في تقديم أفضل الخدمات الالكترونية للقضاة التي تساهم في اختصار الوقت والجهد على القاضي وتحقيق النفع للعموم.

المساءلة ستطال مصوري وناشري المقاطع.. والأفضل اللجوء للسلطات

نشر مقاطع التحرش جريمة وليس إثبات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 رجب 1438هـ - 17 إبريل 2017م
http://www.alriyadh.com/1586302

جدة - يسرى الكثيري

حذر مختصون قانونيون من تصوير ونشر مقاطع التحرش حتى لو كان من منطلق حسن النية؛ لما يترتب عليه من آثار نفسية على المعتدى عليه وذويه، وما قد يؤدي حسن النية بمصور وناشر المقطع إلى السجن والغرامة، معتبرين أنّ نشر مقاطع التحرش الجنسي يعد جريمة يعاقب عليه نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ونظام الإجراءات الجزائية، حيث يحق للمتحرش رفع شكوى على مصور وناشر لما قام به!، فالشريعة قد جاءت بحفظ حقوق الأفراد والجماعات من أن ينالهم في أعراضهم أو سمعتهم كل ما يسوؤهم، حتى وإن كانوا مخطئين، فهناك طرق محددة لعقابهم.

وأوضح قانونيون أنّ نشر هذه المقاطع يدخل تحت بند التشهير، الذي يعد من العقوبات غير النافذة إلاّ بأمر من القضاء، مبينين جهل الكثيرين أنّ التصوير ليس بدليل قاطع، بل النظام يُجرّم من يصور وينشر المقاطع؛ لأنّه لا يستند لأمر قضائي، حيث إنّ فيها تجاوزاً على مقصد النظام بالحد من نشر المقاطع غير اللائقة.

فيما رأى البعض أنّ أول طرق الحد من جريمة التشهير هي إقرار نظام مكافحة التحرش وتجريم مرتكبها، وتطبيق العقوبة بحقه. وشدد على أنّ سن القوانين هو الأهم للحد من التحرش، وأن يكون هناك عقوبات صارمة للمخالفين، حيث سيكون الداعم الرئيس لإنهاء موجات التشهير التي اجتاحت مواقع التواصل.

وأوصى المختصون بتسليم الجهات المعنية مقاطع المتحرشين بدل نشرها في مواقع التواصل، للتحقق من صحة الحدث أولاً، حيث يمكن إيصال البلاغات بالاتصال على الجهات الأمنية أو حتى عن طريق تطبيق "كلنا أمن"، ويمكن من خلاله تقديم البلاغات الأمنية كافة بسهولة ويسر، فهو يحدد الموقع تلقائيًا، مع إمكانية التعديل يدويًا لزيادة الدقة في التحديد، ويمكّن المبلغ من إرفاق أي ملفات مساعدة لإعطاء صورة أفضل للحادثة (صورة، فيديو، صوت) ويتم التعامل مع جميع البلاغات المقدمة من خلال التطبيق بمنتهى السرية، مع اعتبار مقدم البلاغ مسؤولًا مسؤولية كاملة عن البلاغ المقدم.

خطوط شرعية وقانونية

من جانبه طالب المحلل النفسي والمختص في القضايا والدراسات الأسرية والمجتمعية د.هاني الغامدي بأنّ يكون هناك قانون يجرم تصوير الوقائع التي يظهر بها أشخاص سواء كانت حالة تحرش أو كانت مضاربة أو مواقف سلوكية أخرى باعتباره تشهير بالناس، حيث أن الأمر لا يلمس سلوكا معينا يريد القضاء عليه المصور إنما العملية لها تبعات كبيرة من ضمنها وجود أشخاص بأسمائهم وهوياتهم وأشكالهم وبالتالي العملية خطيرة فيها خطوط شرعية وخطوط قانونية، وإذا تم التصوير لقضية معينة فهي دليل لدى الشرطة والمحكمة بحيث يجب أن يكون دليل خاص لهذا القطاع فقط وليس للنشر.

تدمير حياة الضحية

وأكد د. الغامدي أن نشر المقاطع التي تصور تحرش أو سلوك آخر لها تبعات وآثار نفسية تدمر حياة الضحية وتطارده طوال العمر وضرب تاريخه بمقتل حتى بعد أن يتوب أو حتى لو لم يكن مشارك في جريمة مثل تصوير الأطفال في وقائع تحرش، ويعد فضيحة بالنسبة لمن هم على معرفة بالشخص بشكل مباشر، وليس من حق أحد فعل ذلك التأثير عليهم لمجرد أنه يريد أن يوضح نقطة ما أو وجهة نظر في قضية ما، إذن هي عقوبة مضاعفة تسبب بها المصور والناشر بنية إيجابية من خلال عملية التصوير التي قام بها.

انفلات سلوكي

وشدد د.الغامدي أن هناك انفلاتا سلوكيا كبيرا حدث وما يزال يتكرر، وللأسف إلى يومنا هذا لم نر أيا من القوانين الصارمة والرادعة لهؤلاء، واصفا عمليات التصوير التي تتم حيال كثير من القضايا المجتمعية لإثبات وجهة نظر أو رأي في الموقف الذي ظهر في المقطع بغض النظر عن ظهور الأشخاص من أسوأ وأقبح ما يتم في الزمن الحالي، مطالبا

حقوق الإنسان في الصحافة

بتوعية اكثر وزرع المفهوم الأساسي لمعنى التصوير، وإيقاف عمليات التصوير؛ لأن هناك عقوبات وأي مجتمع بدون قانون فهو مجتمع منفلت، فبالتالي "كلن" يفكر حسب أهواءه ونياته وقد تكون النيات أحيانا إيجابية لكن هذا الشخص لا يفكر في التبعات وبالتالي يتحول الأمر من نية إيجابية لإظهار حق ما إلى تبعات فيها كثير من القذف والتشهير وإشراك أشخاص قد يكون عليهم تأثير نفسي مستقبلا ما قد يدمر هويتهم وبالتالي هو أمر ليس من حق أي كان يأن يظهره.

إيجاد قانون

وأوضح د.الغامدي: "العملية فيها تبعات يجب أن نتنبه لها، ولن يتوقف العامة عن هذا السلوك إلا من خلال وجود قانون يعرض ويستعرض، ويكون هناك وعي بهذا الأمر بحيث أن العملية تتوقف مباشرة لأن الحال وصل إلى مرحلة لم تعد تطاق"، مبيّناً: "من المعروف أنّ أي إنسان قد يفعل فعلة اليوم وفيها جرم ليس من المفترض أن يشهر به؛ لأنّ هذا أمر ليس من حق الأشخاص فعله إنما هو أمر خاص بالقطاع المعني سواء كان شرطة أو محكمة أو أي قطاع آخر، فمن الممكن أن يتوب ويصبح أفضل من أي شخص آخر."

نهي شرعي

من جهته طالب أستاذ السياسة الشرعية والأنظمة المقارنة بجامعة الملك عبدالعزيز عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومنظمة التعاون الإسلامي أ.د.حسن بن سفر من يشهد موقف ويصوره أنّ يبحث عن ولي الأمر أو الجهات المختصة المعنية ويبلغهم، أما أن يصور بحسن النية فهذا لا ينبغي أن يكون؛ لأنّ ليس له سلطة، وفيه إساءة للضحية والأهل، والله - عز وجل كرم- بني آدم وجعله خليفته في الأرض والأصل في مثل هذه الأمور الستر.

إساءة كبيرة

وأوضح د.ابن سفر إن اتخاذ وسائل التواصل الاجتماعي ونشر الصور والتشهير بالناس يعتبر جريمة خطيرة وإساءة للمسلم، مستدلاً بقول الله عز وجل في القرآن الكريم: "الذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وإثما مبينا"، وعلى هذا الأساس لا ينبغي القيام بالتصوير ونشره لأن فيه إساءة كبيرة للمسلم وفضيحة للضحية، مضيفاً: "لماذا تصور مثل هذه المسائل إذا كانت النية سيئة فهذه جرمها كبير، وقد نهى الدين الإسلامي عن الإساءة للمسلم قولا أو فعلا أو شتما أو أيضا تنديدا به عبر قنوات التواصل الاجتماعي والإلكتروني وقد جرمت هذه الأمور وتعج ضربا من ضروب الإثارة في المجتمع وتربية الحقد بين الناس لان الإسلام قام على الستر"، ناصحاً بالتوجه إلى ولاة الأمر والجهات المعنية بدلاً من نشر المقاطع بين الناس والتسبب بالفضيحة."

حسن النية مبرر مرفوض!

نبه المستشار القانوني فيصل سراج الزهراني من تصوير ونشر وقائع التحرش سواء كان المعتدى عليه طفل أم راشد، وحتى لو كان التصوير بنية حسنة وبهدف توعية المجتمع؛ لأنّه قد يعرض المصور والناشر للمساءلة القانونية في حالة تقدم ذوو المعتدى عليه بالشكوى، مشيراً إلى أنّ العقوبة التي قد يتعرض لها بحسب نظام الجرائم المعلوماتية فيما يخص التصوير والتشهير بالآخرين، فقد جاءت الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من نظام الجرائم على العقوبة بالسجن مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة مالية لا تزيد على (500.000) ريال، ومن الممكن يحكم عليه بالسجن والغرامة معاً، حسب ما يراه ناظر الدعوى، إضافة إلى أنّه بعد ثبوت الإدانة لا يمنع صاحب الحق الخاص في المطالبة بحقه، ما لم يتنازل عنه.

ونصح الزهراني من يرى واقعة تحرش عليه أولا محاولة إثباتها بأي وسيلة من وسائل الإثبات المعتبرة شرعاً، ثم الإبلاغ فوراً لأقرب مركز للشرطة، حتى يتم ضبط الجاني والتحقيق معه، وفق ما تم ذكره، مطالباً الأسر والمدارس بتكثيف برامج التوعية بين الأطفال، وتعليمهم كيفية التواصل فورا مع الجهات المعنية والمتمثلة في الشرطة أو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الإبلاغ عمن يتحرش بهم؛ لاستكمال الإجراءات المنصوص عليها وفق النظام.

الحل.. إصدار قانون التحرش

ذكر الكاتب بسام فتيني أنّ تزايد حوادث التشهير يستدعي التوقف عندها، قبل أن يتحول الأمر برمته إلى ظاهرة يصعب التعامل معها، مؤكّداً الحاجة باتت ملحة لإقرار نظام مكافحة التحرش للحد من المشكلة، وتجريم مرتكبها، وتطبيق العقوبة بحقه. وشدد على أنّ سن القوانين هو الأهم للحد من التحرش، إلى جانب التوعية التي تبدأ من المدارس، حيث يتم تثقيف الطلاب كيفية حماية الطالب لنفسه من أي متحرش؟ كيف يتصرف؟، وكيف يتعرف على حقوقه؟، داعياً إلى ضرورة أن يكون هناك عقوبات صارمة تذاع في وسائل الإعلام، حتى يرتدع من تسول له نفسه التحرش. ولفت إلى أنّ حجج رافضي نظام مكافحة التحرش مردودة عليهم، فهو سيكون كغيره من باقي التشريعات المستندة على أسس شرعية من الكتاب والسنة، كنظام الجرائم المعلوماتية ونظام مكافحة الإرهاب، وبإصدار هذا النظام يضمن إخراج الجريمة من دائرة العقوبات التعزيرية التي تترك لاجتهادات القضاة، فقد يخفف أحدهم الحكم وقد يغلظه آخر، بينما الجريمة واحدة. واعتبر أنّ إقرار نظام مكافحة التحرش سيكون الداعم الرئيس لإنهاء موجات التشهير التي اجتاحت مواقع التواصل، الأمر الذي يعدّ تجاوزاً مجرماً ضمن نظام الجرائم المعلوماتية، وجريمة يمتد أثرها إلى أسرة المتحرش ومستقبله، فهذا التشهير هو الحيلة الوحيدة -كما يراها البعض- للتشفي بالمتحرش، منوهاً بضرورة وجود نظام صارم ضد التحرش، على أن تكون

هناك عقوبات معلنة، ويجب ألا ننتظر أن يكون هناك مزيد من الضحايا حتى تسن القوانين، مؤكّداً: "علينا أن نتحرك سريعاً بإقرار التشريعات دون الاعتماد على الاجتهادات الفردية فذلك يؤسس لاحترام عام للنظام."

أمير الرياض رعى احتفال معهد الإدارة بتخريج 1053 طالباً في 14 تخصصاً

فيصل بن بندر : لابد من المحاولة الجادة لمواجهة البطالة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 رجب 1438هـ - 17 إبريل 2017م
http://www.alriyadh.com/1586330

غطية - محمد الحيدر

طالب صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض، بأن لا تؤخذ "بطالة السعوديين" بأنها "قضية هدامة."

وقال مجيبا عن سؤال لـ "الرياض" حول تزايد نسبة البطالة مؤخرا بين السعوديين: "البطالة موجودة في كل العالم ومنذ نشأة الانسان وحتى الان, فلا تؤخذ كقضية هدامة, ولكن لا بد من المحاولة الجادة لتحسين الوضع وإلى تنظيمه وإذا كان هناك تعليم أو تدريب فهو للإنسان دون البحث عن أساس الوظيفة لتكون للشخص نفسه لأن الواجب علينا أن نوجد إنسانا سعوديا متعلما ومتدربا وجاهزا لأي أمر في أي يوم من الأيام."

وتابع: "أعتقد أن القطاع المختص وزارة الخدمة المدنية تعي هذا الأمر وأيضًا وزارة العمل وأعتقد أن الجميع ينظر لهذه القضية نظرة بحث وتقرير للمصير الذي سيكون عليه هذا الوضع وأرجو إن شاء الله أن يهتموا بهذا الموضوع."

وجاءت تصريحات امير الرياض عقب رعايته "البارحة" حفل الخريج والوظيفة الـ 21 والذي نظمه معهد الإدارة العامة، في مركز الملك سلمان للمؤتمرات بالمركز الرئيس للمعهد بالرياض.

ونوه سمو الامير فيصل بن بندر بتاريخ معهد الإدارة العامة, وقال انه يشهد له تاريخه الذي مر به, مضيفا بقوله: "أعتقد أنه أنجز إنجازات رائعة في مجال التنمية البشرية وهي أعز ما يملك الإنسان تنمية البشر قبل الحجر ,فلذلك التنمية البشرية في معهد الإدارة لها دور كبير وأفادت القطاع الحكومي والقطاع الخاص. ولا شك أن هناك رجالا يقفون عليه وفي مقدمتهم وزير الخدمة المدنية الذي يولي المعهد اهتمامًا كبيرًا باعتباره رئيس مجلس الإدارة وكذلك مدير عام المعهد وإدارة المعهد لهم دور كبير أيضًا, وأرجو لهذا المعهد التطور بإذن الله وأن يعطينا كثيرًا من الإنجاز والإنتاج الجيد الذي يفيد الوطن، وكما ذكر سيدي خادم الحرمين الشريفين فإنه مصنع للرجال وللنساء الذين يخدمون الوطن في هذا المعهد."

وكان الحفل قد بدأ بمسيرة الخريجين، حيث تقدم أوائل الدفعات والمتفوقون المسيرة. ثم ألقى مدير عام المعهد، الدكتور مشبب بن عايض القحطاني، كلمة اوضح فيها ان المعهد يحتفل هذا العام بتخريج (1053) خريجاً وخريجة من خِلالِ (14) برنامجاً إعدادياً نفذها المعهدُ هذا العام. وفَرحَتُنا بتخرِيجِهم ممزوجةُ بمشاعرِ الغِبطَةِ والسرورِ، لتلقيهم عدداً من الفرصِ والعروضِ الوظيفيةِ المميزةِ، إذ تَلَقّى خِريجو المعهد في هذا العام (2370)عرضاً وظيفياً من مُختلِفِ شركاتِ ومؤسساتِ القطاع الخاص.

بعد ذلك ألقى الخريج ناصر بن علي الجلي، من برنامج إدارة الموارد البشرية كلمة الخريجين، ثم ألقى بليهيد بن ناصر البليهيد رئيس مجموعة الموارد البشرية بالبنك الأهلي التجاري كلمة رجال الأعمال.

وعُرض فيلم بعنوان (رؤية ونماء)، ثم تكريم الخريجين المتفوقين، وتكريم الرعاة الممولين، وتسلم بليهيد البليهيد رئيس مجموعة الموارد البشرية بالبنك الأهلي التجاري من راعي الحفل، جائزة المعهد للفائز بالمركز الأول في توظيف

خريجيه. بعد ذلك قدم وزير الخدمة المدنية، رئيس مجس إدارة المعهد خالد بن عبدالله العرج درع المعهد التذكاري للامير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز، ثم افتتح سموه معرض التوظيف المصاحب، والذي شارك فيه (21) جهة حكومية وأهلية.
يذكر ان هذه المناسبة التي تستمر لمدة ثلاثة أيام، تجمع فعاليات متعددة، أبرزها الاحتفال السنوي بخريجي برامج المعهد الإعدادية، وإقامة معرض للتوظيف، وتنظيم لقاءات للتوظيف تجمع خريجي المعهد بالجهات الراغبة في استقطابهم لتعريفهم بأنظمة العمل والمزايا الوظيفية، وكذلك إقامة لقاءات مع شخصيات ناجحة لعرض تجاربها ونقل خبراتها للخريجين المقبلين على الدخول في الحياة العملية .

الكهرباء: لا صحة لما يتداول عن فصل 10 آلاف موظف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 رجب 1438هـ - 17 إبريل 2017م
http://www.al-madina.com/article/519281

المدينة - جدة
نفت الشركة السعودية للكهرباء اليوم الأحد، ما يتم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي حول استغناء الشركة عن 10 آلاف موظف.
وقالت الكهرباء عبر "تويتر" إنها ماضية في المساهمة بتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال إعادة الهيكلة بهدف زيادة الفعاليه ورفع الإنتاجية والرقي بكفاءة مواردها، مؤكدة تحقيقها نسبة 90% في سعودة وظائفها لإيمانها بالكوادر الوطنية الفاعلة بقطاع الكهرباء

"العمل والتنمية الاجتماعية" تستطلع آراء ومقترحات أصحاب مكاتب تأجير السيارات تمهيداً للتوطين

المصدر: جريدة الإقتصادية الاثنين 20 رجب 1438هـ - 17 إبريل 2017م
http://www.aleqt.com/2017/04/15/article_1170256.html

استطلعت ورشة عمل عقدتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، في الرياض مؤخراً آراء ومقترحات ملاك وأصحاب مكاتب تأجير السيارات، وذلك في خطوة ترمي إلى تنسيق وتوحيد الجهود بما يضمن توطين القطاع بالكامل، وقصر العمل فيه على القوى الوطنية. وجاءت ورشة العمل التي حملت عنوان: (توطين مكاتب تأجير السيارات)، انطلاقاً من إيمان الوزارة بأهمية الشراكة البناءة مع المستثمرين في القطاع، والاستماع لآرائهم ومطالبهم، وتشخيص التحديات، والتغلب عليها. وبحثت الورشة التي شارك فيها وكيل الوزارة للبرامج الخاصة الدكتور إبراهيم الشافي، وممثلون من وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، وهيئة النقل، وشركاء ومستثمرون في نشاط مكاتب تأجير السيارات، سبل تدريب وتأهيل الراغبين في الالتحاق بالنشاط، ومن هم على رأس العمل في مكاتب تأجير السيارات، ساعات العمل، عقود العمل، واحتساب طلاب الجامعات في)نظام العمل الجزئي)، إضافة إلى بحث سبل تطبيق التوطين مناطقياً بحسب التوزيع الجغرافي، وفقاً لمراحل زمنية يتم تحديدها من كافة الأطراف المعنية. وناقشت الورشة التحديات التي تواجه توطين مكاتب تأجير السيارات، وسبل تطبيق قرار توطين نشاط مهم وحيوي لا يقل أهمية عن الأنشطة والقطاعات

الأخرى من حيث الأمان الوظيفي، والعائد المادي المناسب. وأكدت ورشة العمل أهمية تنظيم القطاع بما يعود بالنفع في الحفاظ على الجانبين المجتمعي والأمني، إضافة إلى استعراض ممكنات الدعم للقوى الوطنية العاملة في القطاع . واستعرضت الورشة التجاوزات الراهنة التي تشهدها بعض مكاتب تأجير السيارات، والمتمثلة في وجود العمالة الوافدة في النشاط، وذلك في مخالفة صريحة لنظام العمل خاصة المادة (39)، هذا بخلاف ممارسات التستر التجاري. بدوره أكد وكيل الوزارة للبرامج الخاصة الدكتور إبراهيم الشافي خلال لقاء مع ملاك وأصحاب مكاتب تأجير السيارات، العمل على صياغة عقود عمل موحدة للقوى الوطنية الراغبة في الالتحاق بمكاتب تأجير السيارات، بما يضمن حفظ حقوق كافة الأطراف المتعاقدة. ونوه بورش العمل التدريبية المقرر انعقادها ويتولى إدارتها وتصميم حقيبتها التدريبية عدد من ملاك وأصحاب مكاتب تأجير السيارات أو أصحاب الاختصاص في النشاط .واستعرض الدكتور الشافي ممكنات ومحفزات الدعم التي تقدمها منظومة العمل والتنمية الاجتماعية، والشركاء من القطاعات الحكومية والخاصة، في سبيل قصر العمل في مكاتب تأجير السيارات على السعوديين، ومن ذلك برامج الدعم التدريبية والتمويلية التي سيتولاها صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف(، منوهاً ببنك التنمية الاجتماعية الذي سيقدم تمويلاً للسعوديين الراغبين في الاستثمار في مكاتب تأجير السيارات. وطرحت ورشة العمل عدداً من الحلول، في سبيل تنظيم وتطوير عمل مكاتب تأجير السيارات، وذلك بالتعاون والتنسيق بين وزارات: العمل والتنمية الاجتماعية، الداخلية، التجارة والاستثمار، الشؤون البلدية والقروية، إلى جانب هيئة النقل، والجهات الشريكة الأخرى. وتدعم وزارة الداخلية سبل تنظيم واستقرار سوق العمل من خلال المشاركة مع الجهات المعنية في الحملات التفتيشية، لتعقب وضبط المخالفين لنظام الإقامة والعمل من العمالة الوافدة. وأكد نائب رئيس هيئة النقل للقطاع البري المهندس فواز السهلي، أهمية الشراكة مع الجهات المعنية في تنظيم وتطوير عمل مكاتب تأجير السيارات، من خلال مسارات عدة، يأتي من بينها تحسين البيئة المكانية لمكاتب تأجير السيارات، وتحديد الاشتراطات، إضافة إلى تحديث وتعديل بعض اللوائح والتشريعات المناطة بعمل الهيئة، في سبيل دعم مشاركة القوى الوطنية في مكاتب تأجير السيارات. وأشار السهلي، إلى أن الهيئة ستقوم بتقديم عرض للمستثمرين وملاك وأصحاب مكاتب تأجير السيارات عن النظام الآلي الإلكتروني المزمع تطبيقه على المكاتب. وأشار السهلي إلى أهمية دعم جهود وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في إحلال القوى الوطنية في النشاط بدلاً من العمالة الوافدة، ولاسيما أنه من الأنشطة الحيوية، وذات المردود المادي المناسب .ويحقق تنظيم النشاط، خفض معدلات البطالة، ورفع نسب التوطين، وتقليص الانكشاف المهني (سيطرة العمالة الوافدة على المهن الحرجة) في الأنشطة والقطاعات، من خلال الاعتماد على ممكنات منظومة العمل والتنمية الاجتماعية، والجهات الحكومية، والقطاع الخاص. ويندرج توطين مكاتب تأجير السيارات، تحت برنامج التوطين والتنمية الاجتماعية الموجه، والذي حقق خلال الفترة الماضية عدداً من الإنجازات، ففي نشاط بيع وصيانة الجوالات ومستلزماتها تم إلحاق أكثر من 16 ألف سعودي وسعودية بالنشاط، ضمن البرنامج الذي يقتصر العمل فيه 100% على السعوديين والسعوديات. وتم توقيع عقود لتوظيف 2200 سعودي وسعودية في شركات كبرى في قطاع السياحة، ومن المخطط أن يتم إلحاق 33 ألف سعودي وسعودية في القطاع حتى نهاية عام 2018م. وشهد العام الماضي إتاحة فرص وظيفية لـ 7500 سعودي وسعودية في قطاع الصحة كأطباء وممرضين، وغيرها من الاختصاصات الطبية مع مراكز صحية، ومستشفيات حكومية، ومن المخطط أن يتم إلحاق 93 ألف سعودي وسعودية بالقطاع حتى نهاية عام 2020م. .

أهو خلل في النظام أم في الإجراءات؟!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 20 رجب 1438هـ - 17 إبريل 2017م
http://okaz.com.sa/article/1540470

محمد أحمد الحساني

طالما سمعت عن تشدد مكاتب العمل التابعة لوزارة العمل في منح تأشيرات استقدام العمالة مع من يطلب تأشيرات لاستقدام عدد معين من أصحاب المهن المسموح باستقدام أصحابها لعدم وجود من يقوم بها من المواطنين، وكان طالِبُو التأشيرات يواجهون من قبل موظفي مكاتب العمل بذلك التشدد بحجة عدم إعطاء أية مؤسسة أو شركة تأشيرات تفوق حاجتها الفعلية من العمالة، في الوقت الذي يصر فيه أصحاب بعض الشركات أو المؤسسات على أن حاجتهم لما تقدموا به من التأشيرات حاجة فعلية، وأن إنقاص ذلك العدد يؤثر سلبا على أداء مؤسساتهم وشركاتهم ومستوى وفائهم بالعقود الموقعة مع عملائهم في مجالات البناء أو الصيانة أو غيرها من المجالات التي لم تزل مفتوحة للعمالة الوافدة، ومع ذلك استمر التشدد واستمرت شكوى أصحاب المؤسسات والشركات من ذلك التضييق في منح التأشيرات، ولكل من الطرفين حجة يُدلي بها عند فتح الموضوع للنقاش!

ولكن ما يلفت الانتباه حقاً هو وجود عمالة تعمل في مهن مختلفة وبشكل مستقل، فهي ترتاد الشوارع وتجلس على «أطراف» المحلات التجارية التي تبيع المواد الكهربائية ومواد البناء لعرض خدماتهم على الزبائن، ناهيك عن الورش والمؤسسات التي ليس لأصحابها سوى «الاسم»، لأن السجل التجاري باسمه، أما رأس المال ودخل الورشة أو المؤسسة وجميع عملياتها وعقودها فهي خاصة بالعمالة التي تديرها أو تملكها فعلياً، أما ثالثة الأثافي فإن بعض المستقدمين المكفولين لمواطنين أو مواطنات لديهم سجلات تجارية لمؤسسات وهمية يقومون بمناشط يترتب عليها حقوق مالية لمواطنين أجَّورهم عمائر أو محلا ت تجارية بعقود يكون الطرف الثاني فيها هو صاحب المؤسسة الوهمية، فإذا تقاعس المكفول عن الوفاء بما عليه من حقوق واستدعي الكفيل وجد أصحاب الحق أنهم أمام رجل بسيط لا يملك من حطام الدنيا شيئا أو أنهم أمام امرأة أرملة تدعي أنها كفلت تلك العمالة لوجه الله؛ لأن بينها وبينهم نسباً وصهراً.!

صافع المرأة!!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 رجب 1438هـ - 17 إبريل 2017م
http://www.al-madina.com/article/519301

عبدالعزيز الصويغ

)صافعُ المرأةِ).. هو الاسمُ الذي أطلقته الصحافةُ على المُعتدِي على إحدى السيّداتِ في أحد الأسواق بمكَّة المكرَّمة. فقد أكَّدت شرطةُ منطقة مكَّة المكرَّمة إلقاءَ القبضِ على الشخص الذي ظهر في مقطع فيديو، وهو يقومُ بصفع امرأةٍ على وجهها، بالقرب من أحد الفنادق بمركزيَّة مكَّة في الأسبوع الماضي.

** **

هذه السرعةُ في القبضِ على المُعتدِي، وهو صاحبُ سوابقٍ، تستحقُّ أنْ نُقدِّمَ الشكر لسموِّ أمير منطقة مكَّة المكرَّمة الأمير خالد الفيصل، الذي وجَّه شرطةَ المنطقةِ، بسرعةِ القبض على المُعتدِي، وإحالته للجهات المختصَّة؛ لتطبيقِ الأنظمةِ بحقِّه، ولشرطةِ المنطقة التي بادرت بالعملِ وقبضتْ على المُعتدِي في وقتٍ قياسيّ. فما فعله ليس عملاً من شؤون البلطجة، والخروج عن النظام فقط، بل وإهانة لكلِّ القيم التي تربَّي عليها المجتمعُ في احترام المرأة.

** **

ولعلَّنا نذكرُ نفسَ الإجراء الحاسم الذي اتَّخذه أميرُ منطقة مكَّة تجاه شابٍّ أقدمَ على ضربِ امرأةٍ في سوق «المحمل»، وسط جدَّة، في نفس هذا التوقيت (منتصف شهر إبريل عام 2015)، إذ اعتدى أحدُ الشباب -يُدعى «أبوجمال»- على سيّدة «منتقبةٍ» في سوق المحمل بمنطقة جدَّة البلد، بالقرب من الباعة المفترشين؛ بسببِ خلاف نشبَ بينهما، بنفس طريقة فتاة مكَّة.

** **

لا أعرفُ ما هو الحُكم الذي صدر على صافع سيّدة المحمل، أو كيف تمَّت تسوية تلك القضيَّة، لكن تلك الجريمة، والجريمة الجديدة تحتاجُ لعقوبةٍ رادعةٍ. والمؤسفُ أن ينسى البعضُ أنَّ دورَ المرأةِ في المجتمع دورٌ جذريٌّ، دونها لا

يمكن أن يقف المجتمع، أو يتطوَّر. فمهما كانت نظرةُ بعض الذكور، فإنَّ المرأة في كلِّ الأحوال الأمُّ، والأختُ، والزوجةُ، والابنةُ البارَّةُ لأسرتها.. هي نصفُ المجتمع الذي ربَّى نصفَ المجتمع الآخر.

كاريكاتير

الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 20 رجب 1438هـ - 17 إبريل 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/21347721

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 20 رجب 1438هـ - 17 إبريل 2017م

http://www.alriyadh.com/1586254